العدد(1374) السنة السادسة - الخميس (20) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الأزمة المالية والدعوة الى تحجيم الليبرالية الاقتصادية

إبراهيم ما شاء الله حسين

عصفت الأزمة المالية الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من شركات الرهن العقاري بسبب عجزها عن تسديد قروض الرهن العقاري وتقدر قيمتها: مليارات الدولارات مما أدى الى انهيارها وإعلان إفلاسها وتبعتها المصارف المقرضة لهذه القروض، ونظراً لتشابك النظام المصرفي من قروض وعمليات ائتمان فيما بينها فقد تداعت المصارف الأمريكية كافة وتعثرت أعمالها ما دفع أصحاب الودائع الأمريكان الى ان يهرعوا مرة واحدة لسحب ودائعهم مما زاد الأزمة تعقيداً على هذه المصارف ما جعلها في حالة فقدان السيولة النقدية.

وانسحبت هذه الأزمة الى أسواق البورصة وتراجعت أسعار أسهم الشركات الكبرى والمصارف وألحقت خسائر جسيمة بأصولها المالية، ونتيجة لسياسة العولمة التي روجتها الدوائر الرأسمالية فقد تأثرت معظم مصارف أوروبا وأسواق البورصة فيها وكذلك في بلدان آسيا واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا والخليج العربي وأمريكا الجنوبية، فقد سجلت بورصة طوكيو تراجعاً بنسبة ١٠٪ وبورصة السعودية بنسبة ١٠٪ وخسرت السعودية أكبر مبلغ في يوم واحد وكذلك حدث تراجع في أسواق أبو ظبي ودبي والكويت كما خسرت الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ كبيرة وخرجت الأزمة من المحيط الأمريكي الى المحيط العالمي وأصبحت أزمة عالمية شبيهة بأزمة عام ١٩٢٩.

ان تداعيات هذه الأزمة جسيمة بالاقتصاد العالمي فقد توقع المصرف المركزي البريطاني ان الخسائر تقدر ما بين ٢-٢,٥ تريلون دولار، ولغرض معالجة هذه الأزمة وتخفيف أثارها اضطرت الدول الصناعية الثمانية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التدخل وذلك لضخ مليارات الدولارات لتوفير السيولة النقدية للمصارف، وكذلك التدخل لشراء السندات المستحقة والمتعثر تسديدها، كما قررت ضمان الودائع لدى المصارف لمدة ثلاث سنوات وخفضت سعر الفائدة الى نسبة ١٪ تشجيعاً للاقتراض.

لقد عللت الإدارة الأمريكية أسباب هذه الأزمة ابتداءً بكونها تعود الى خطأ اقترف من شركات الرهان العقاري كما أشار مدير مركز التجارة الخارجية في مؤسسة (ميرتج باب): أسبابها تعود الى تصرف الليبرالية المنفلتة، ودعا الى وضع ضوابط للأشراف على مثل هذه التصرفات.

ان التفسير الحقيقي لأسباب هذه الأزمة يعود الى طبيعة النظام الرأسمالي الذي يصل الى مرحلة التوقف للدورة الاقتصادية التي بشر بها علماء الاقتصاد الليبراليون أمثال آدم سمث وريكاردو وكنز بان، هذه الدورات الاقتصادية تعمل على إعادة التوازن الاقتصادي ديناميكياً من دون الحاجة الى تدخل الدولة وقد ثبت فشلها ما اضطرت الدول الى التدخل كما أشرنا أعلاه، وان هذه الأزمة تعود ابتداءً الى شركات الرهن العقاري وبدافع المنافسة والربح تحركت في مجال أوسع من إمكاناتها المالية بعشرات الأضعاف من قروض ورهان لهذه القروض وإعادة الرهان وعمليات بيع وشراء لمستندات هذه القروض حتى اذا ما حان استحقاقها عجز الجميع عن التسديد.

ان الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الصناعية الكبرى ما تملكه من مقومات مالية كبيرة مثل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي واحتياطات البنوك الأوروبية المركزية تقدر بمليارات الدولارات وفعلاً استخدمت هذا الاحتياطي النقدي وقامت بضخ الأسواق لتوفير السيولة النقدية، كما لديها من الوسائل المالية المتقدمة مثل الضرائب وسعر الفائدة لتسهيل عمليات الاقتراض والاستثمار وتخفيف أثار هذه الأزمة على عكس الحال بالنسبة لدول العالم الثالث النامية والفقيرة فهي لا تملك مثل هذه الاحتياطيات النقدية كما ليس لديها من الوسائل المالية ذات التأثير المباشر على آليات السوق، لذلك من المتوقع ان آثار هذه الأزمة سوف تعصف بكل أبعادها على اقتصاد هذه الدول وخاصة تلك التي تعتمد مواردها على تصدير النفط والخامات والمنتوجات الزراعية والحيوانية نظراً لان حالة الانكماش الاقتصادي المتوقع حدوثه في الدول الصناعية تؤدي الى تقليل الطلب على هذه المواد وتراجع أسعارها فقد تراجعت أسعار النفط من ١٤٠-٥٠ دولار للبرميل الواحد ومثلها بقية المواد الاخرى مما يؤدي الى انخفاض إيرادات هذه الدول وعرقلة تنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية وزيادة البطالة وانتشار الفقر وان الدول الفقيرة سوف تزداد فقراً وبؤساً نظراً لانخفاض المساعدات اليها، كما صرح بذلك سكرتير الأمم المتحدة.

ان هذه الأزمة شبيهة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ حيث ساد الكساد والانكماش العالمي وأغلقت كافة مصانع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كافة وسرح الاف العمال وانتشر الفقر والبؤس في الدول الاخرى التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية في حينها.

ان إصرار الليبراليين على أن الأزمة غير متوقعة وان أسبابها تعود الى خطأ او سوء تصرف من قبل بعض المؤسسات المالية فأنهم يعبرون عن الحقيقة بكون النظام الرأسمالي يحمل جينة الأزمات الاقتصادية.

لقد أقر معظم الاقتصاديين المحايدين بضرورة تغيير النظام الاجتماعي في العالم والأخذ بمبادئ النظام الاقتصادي الاجتماعي لتجنيب العالم مثل هذه الكوارث والانهيارات، وقد أيد الرئيس الفرنسي بان الحلول تقع ما بين الليبرالية والاشتراكية الواقعية.

ان العراق احد الدول النامية وإيراداته تعتمد بصورة رئيسة على تصدير النفط الخام حيث يشكل النفط نسبة ٩٠-٩٢٪ من الإنتاج القومي ويشكل ٨٩٪ من إيرادات الموازنة المالية لسنة ٢٠٠٨، ونظراً لانخفاض أسعار النفط من تأثيرات الأزمة الاقتصادية من ١٤٠-٥٠ دولار للبرميل الواحد قد تأثرت تخمينات الموازنة لعام ٢٠٠٨ والمتوقع لعام ٢٠٠٩.

ان هذا الواقع يستوجب إعادة دراسة واقع الاقتصاد العراقي برؤيا مختلفة قائمة على أساس تجنب العراق بقدر المستطاع تداعيات مثل هذه الأزمات وتذبذب أسعار النفط حاضراً ومستقبلاً وندرج المقترحات والملاحظات التالية:

أولاً: إعادة هيكلية الاقتصاد العراقي بحيث يتناسب مع المرحلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها، وان بناء الهرم الاقتصادي العراقي تكون قمته قطاع النفط والطاقة وقاعدته العريضة الواسعة في القطاع الزراعي والإصلاح الزراعي وملحقاته وان يولي الاهتمام لهذين القطاعين لكونهما المحرك الأساسي للقطاعات الأخرى.

ثانياً: تنشيط معامل القطاع العام بأسرع وقت ممكن وذلك لتوفير السلع الأساسية والاستهلاكية مثل السمنت والزيوت النباتية والمنظفات وسكر القصب والسكر البنجري وغيرها من المنتجات.

ان البقاء والتعويل على القطاع الخاص للمشاركة في عملية البناء والتنمية وضياع للوقت نظراً لكونه ضعيفاً وقد هاجرت معظم رؤوس الأموال الخاصة الى الخارج ومن الوهم عودتها، ان إصرار صندوق النقد الدولي وبنك الاعمار الدولي على اعتماد هذا القطاع، لا يقصدون القطاع الخاص الوطني وهم أدرى بوضعه وإنما المراد من ذلك هو الاستثمارات الأجنبية لفتح الأبواب أمامها وأحكام سيطرتها على الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: اعتماد نظام التخطيط الاقتصادي وانه ملائم للدول النامية ويسرع تطورها وان التخطيط الاقتصادي لا يتعارض مع الفدرالية بل يدعمها وان الأنظمة الدكتاتورية هي التي شوهت هذا النظام.

رابعاً: اعتماد خطة ستراتيجية لتخطيط القطاع النفطي تتضمن الإنتاج والتصدير والأسعار.

خامساً: إعداد صندوق تنمية احتياطي يمول بنسبة معينة من إيرادات النفط يؤمن استمرارية تمويل المشاريع في حالة انخفاض أسعار النفط.

سادساً: اعتماد السعر المتوسط لتوقعات أسعار بيع النفط لستة أشهر الأولى عند أعداد الموازنات وفناء لأسعار عقود البيع الأجل، وذلك للتجنب تأثير هبوط الأسعار بصورة حادة قدر المستطاع.

دائرة الدين العام تصدر حوالات الخزينة الكترونياً

بغداد/ المدى

في إطار عملية التطوير التي يشهدها القطاع المالي في العراق وبعد أن تم افتتاح نظام تسجيل السندات الحكومية (Governement Security Registration) System GSRS.

من قبل البنك المركزي.. قامت دائرة الدين العام في وزارة المالية وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي بإصدار حوالات خزينة وزارة المالية لجمهورية العراق أول مرة الكترونيا يوم أمس الأول تطبيقا» لنظام Gsrs من موقع وزارة المالية قسم الدين الداخلي المرتبط الكترونيا» عبر شبكة موحدة مع البنك المركزي وقد تم مشاهدة التنفيذ الفعلي للمزاد من قبل البنك المركزي إذ رسا المزاد على مبلغ ٢٠،١٠٠ مائة مليار وعشرين مليون دينار وبسعر فائدة ١٥٪، وقد أثبتت التجربة نجاحها المتميز وحظيت بتقدير وتثمين العاملين المعنيين بالقطاع المالي.

من الواقع الاقتصادي

فرص عمل زراعية

محمد شريف أبو ميسم

آخر ما أقدمت عليه وزارة الزراعة مشكورة وهي تتبنى مشروع المبادرة الزراعية الذي تقدم بها رئيس الوزراء لدعم القطاع الزراعي، هو الاشتراط الذي وضعه مجلس إدارة صناديق الإقراض المتخصصة على كل مقترض يحصل على مبلغ خمسين مليون دينار من صناديق الإقراض: أن يتعهد بتشغيل مهندسين زراعيين وأطباء بيطريين أو خريجي المعاهد الزراعية وحسب طبيعة عمل المشروع وحجمه بالتنسيق مع نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين قبل تسلم القرض.. وعدّت وزارة الزراعة هذا التعهد شرطا جديدا ألحقته بشروط الإقراض للمشاريع التي تم إقراض ذويها أو التي هي قيد الإقراض أو الطلبات اللاحقة المشمولة بقروض الصناديق المتخصصة، وهذا الاشتراط جاء على ما يبدو على خلفية دواع تتعلق برغبة الارتقاء بالواقع الزراعي والواقع الاقتصادي بشكل عام، ويأتي في مقدمتها الضرورة القصوى لتفعيل المحاور التي تعمل عليها المبادرة الزراعية من خلال تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، في ذات الوقت الذي تسعى فيه إلى الارتقاء بالواقع الزراعي من خلال دعم الفلاحين والمزارعين والشركات الزراعية بقروض دون أية فائدة تذكر وإدخال التقانة في العمل الزراعي وإقحام الأيدي العاملة (الماهرة والمتعلمة) في ميدان الحقل لتساهم وبقدر ما تعلمته بإدخال الأساليب العلمية في العمل الزراعي، وتجاوز مراحل العمل بثقافات زراعية عفا عليها الزمن.. وهذا أمر رائع وهو مطلب أساسي لتطوير العمل الزراعي مثلما هو مطلب لتشغيل الكوادر الفنية المتعلمة نادت به جهات عديدة في مقدمتها نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين بيد ان هنالك آليات يفترض أن تدرس بموضوعية بغية نجاح التجربة وحتى لا يضيف هذا الاشتراط عبئاً على الفلاح والمزارع في وقت تحاول فيه الجهات القائمة على تنفيذ قروض المبادرة تخطي الروتين لتسهيل عمليات الإقراض التي يراد بها النهوض بالعملية الزراعية، فلو أخذنا مجموع المشاريع التي تم منحها قروضاً تتجاوز الخمسين مليون دينار في عموم محافظات العراق فسنجد إنها تشكل مشروعا عملاقا لمحاربة البطالة بين هؤلاء الخريجين، خاصة ان أعداد المشاريع الممنوحة لأغراض الزراعة المغطاة شكلت الجزء الأكبر والناجح في مشاريع المبادرة الزراعية بجانب مشاريع الثروة الحيوانية.. وهذه المشاريع تعني الكثير من فرص العمل.. ولكن من ذا الذي يحدد الراتب الشهري الذي سيتقاضاه هؤلاء المهندسون والأطباء ومن ذا الذي يحدد آلية العلاقة بين النقابات والجهات المعنية على الإقراض إذا علمنا إن صاحب المشروع ربما سيقبل تعيين هؤلاء ولكن على مضض.. والأهم من ذلك إن القائمين على تنفيذ قروض المبادرة الزراعية يسعون إلى اختزال حلقات الترهل وهذا الإجراء سيضيف حلقة جديدة من الإجراءات ربما ستحتاج إلى دراسة مسبقة لاختزال آلية المصادقة على القرض من نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين وإذا كان موظفو الدولة يخضعون لمنظومة تعليمات وقوانين تحاول أن تحد من سلوكيات الابتزاز، فأية تعليمات وأية قوانين يمكن أن تنطبق على موظفي النقابات تحوطا لحالات الابتزاز للمقترضين؟.. هذه الملاحظات وغيرها يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من أجل نجاح هذه الفكرة الرائعة.

ان أعداد المشاريع الممنوحة لأغراض الزراعة المغطاة شكلت الجزء الأكبر والناجح في مشاريع المبادرة الزراعية بجانب مشاريع الثروة الحيوانية.. وهذه المشاريع تعني الكثير من فرص العمل.. ولكن من ذا الذي يحدد الراتب الشهري الذي سيتقاضاه هؤلاء المهندسون والأطباء ومن ذا الذي يحدد آلية العلاقة بين النقابات والجهات المعنية على الإقراض

الجهاز المركزي للإحصاء: ارتفاع مؤشر التضخم لشهر تشرين الأول بنسبة (٢,٧٪)

بغداد/ قيس عيدان

شهد مؤشر التضخم لشهر تشرين الأول للعام الحالي ارتفاعاً عن المستوى الذي سجل في شهر أيلول/٢٠٠٨ بنسبة (٢,٧٪) كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والذي كان حصيلة ارتفاع الرقم القياسي للمجاميع السلعية التالية (المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، سلع وخدمات متنوعة) بنسب قدرها (٥,٠٪، ٠,٥٪، ٠,٥٪، ١,٠٪، ٨,٧٪، ٠,٣٪) على التوالي.

جاء ذلك في بيان صحفي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وحصلت (المدى) على نسخة منه حيث أشار التقرير إلى أن الإنفاق على المجاميع السلعية المذكورة يشكل (٨٢,١٪) من مجموع الإنفاق الاستهلاكي العائلي، وفيما يتعلق بالمجاميع السلعية (النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية) والتي تشكل (٦,٤٪) من مجموع الإنفاق العائلي، فقد ذكر البيان إن أسعارها سجلت انخفاضاً خلال شهر تشرين الأول /٢٠٠٨ مقارنة بالشهر السابق بنسبة قدرها (٢,٣٪، ١,٠٪) على التوالي.

أما مؤشر التضخم السنوي خلال الفترة من تشرين الأول /٢٠٠٧ ولغاية تشرين الأول /٢٠٠٨ فقد شهد هو الآخر – بحسب البيان– ارتفاعاً بنسبة بلغت (٧,٦٪) وعزا البيان سبب الارتفاع في الرقم القياسي (مؤشر التضخم) لأغلب المجاميع السلعية التي تضم: (المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية، سلع وخدمات متنوعة والإيجار) وبنسب ارتفاع قدرها (١٨,٥٪، ١٠,١٪، ٤,٤٪، ٩,٨٪، ٥,١٪، ٩,٣٪، ٦,٠٪، ١١,٨٪).

أما مجموعة (الوقود والإضاءة) فقد سجلت أسعارها انخفاضاً بنسبة قدرها (٨,٤٪) خلال الفترة من تشرين الأول/٢٠٠٧ ولغاية تشرين الأول/٢٠٠٨.

وكشف البيان إن التضخم الأساس والذي يقصد به نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط، الغاز، البنزين) بلغ (١٩٤٣٥,٥) مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة (١,٥٪) عن الشهر السابق وارتفاعاً بنسبة (١٣,٤٪) عن شهر تشرين الأول من العام الماضي.

وذكر البيان ان أنجاز تقرير التضخم لشهر تشرين الأول/٢٠٠٨ اعد على أساس جمع البيانات ميدانياً عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك بأسعار البيع بالمفرد في أسواق مختارة في بغداد والمحافظات.

اقتصاديات الظل

سوق السلع المسروقة

ارتياد الأسواق العشوائية أو ما يسمى بأسواق هرج لا يقتصر على الفقراء والمعوزين فقط إنما يشمل مختلف التكوينات الاجتماعية في البلاد.. أحد الأطباء كان يتجول في أحد هذه الأسواق والتقاه أحد الصحفيين فقال له: قصدت هذا السوق بعدما سمعت عن سلع طبية معروضة، وحين تجول الاثنان، وجد الطبيب ضالته، واذا بالسلع هي مواد طبية مسروقة من مختبرات أحدى الجامعات، وفوجئ هذا الطبيب بالعثور على مواد نادرة مسروقة أخرى تستخدم في تقنيات صناعة الأسنان وعلى مادة كيمياوية مهمة يقدر سعرها بما لا يقل عن ألفي دولار، تباع في هذا السوق بخمسة دولارات.. فلم يتردد الطبيب بوصف السوق (سوق السلع المسروقة) وهذه الأسواق تباع فيها السلع دون أية سلطة تضع حداً لأسواق كهذه تساهم في إنعاش السرقات من دوائر الدولة، وتعطي ديمومة لتواجد السراق في هذه المؤسسات ويكفي أن نذكر بالدواء الذي يسرق من المستشفيات والعدد والألبسة التي تسرق من مؤسسات الجيش.. والذي يريد أن يكتشف المزيد فعليه بزيارة أسواق الهرج والعرض مستمر.

النفط مستقر فوق ٥٤ دولاراً في التعاملات الأسيوية

سنغافورة/وكالات

استقرت أسعار النفط للعقود الآجلة فوق مستوى ٥٤ دولارا للبرميل في التعاملات الأسيوية يوم الأربعاء قبل بيانات حكومية أمريكية من المنتظر ان تظهر زيادة في مخزونات الخام في الولايات المتحدة في علامة اخرى على ان تباطؤ الاقتصاد العالمي يقلص الطلب على الوقود.. ذكرت ذلك (رويترز) وأشارت الى تردد اصداء مشاكل القطاع المصرفي وصناعة السيارات في أمريكا حول العالم ونقلت عن صندوق النقد الدولي انه سيحتاج الى تمويل إضافي لمساعدة الدول على تجاوز التباطؤ الاقتصادي.

وكان الخام الأمريكي للعقود تسليم كانون الاول مرتفعا ١١ سنتا عند ٥٤,٥٠ دولار للبرميل بعد ان سجل أدنى مستوى للتسويات منذ التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٧ في الجلسة السابقة.

وزاد خام القياس الأوروبي مزيج برنت ٤ سنتات الي ٥١,٨٤ دولار للبرميل.. وكانت (رويترز) قد أشارت في تقرير لها الى انخفاض اسعار العقود الآجلة للنفط الخام يوم الثلاثاء في اطار تراجع أوسع للأسواق بسبب المخاوف من ركود اقتصادي عالمي.

واذكت الشكوك التي تحيط بمصير المحادثات بشأن مساعدة جنرال موتورز وغيرها من صناع السيارات الأمريكيين المخاوف التي هوت بالاسهم الأمريكية.

وبنهاية التعامل في بورصة نايمكس انخفض سعر الخام الأمريكي الخفيف للتسليم في كانون الأول عند التسوية ٥٦ سنتا الى ٥٤,٣٩ دولار للبرميل. وفي وقت سابق يوم الثلاثاء انخفض السعر الى ٥٤,١٣ دولار للبرميل مسجلا أدنى مستوى منذ كانون الثاني عام ٢٠٠٧.

وهوى سعر عقود مزيج النفط الخام برنت عند التسوية في لندن ٤٧ سنتا الى ٥١,٨٤ دولار للبرميل.

وتتعرض السوق لضغوط من جراء ظهور مزيد من المؤشرات على ركود عالمي حاد.

وقال اندى ليبو السمسار في مؤسسة ام.اف جلوبال العقود الأجلة للنفط تتحرك هبوطا مع وول ستريت ... والعوامل الأساسية للسوق متقلبة جدا.

وانخفض سعر الخام الأمريكي أكثر من ٦٠ في المئة منذ سجل في يوليو تموز الماضي مستوى قياسيا أعلى من ١٤٧ دولارا للبرميل مع امتداد أزمة الائتمان الى الاقتصاد الحقيقي وتقليص استهلاك الوقود في الدول الكبرى المستهلكة للنفط مثل الولايات المتحدة.

وفي يوم الاثنين الماضي أصبحت اليابان أحدث القوى الاقتصادية الكبرى تدخل رسميا مرحلة الركود. وقالت مجموعة سيتي جروب المصرفية انها ستستغني عن ٥٢ ألف وظيفة في أكبر عملية استغناء عن الوظائف في التاريخ.

وزير الكهرباء يدعو ١٠٠ شركة عالمية لتنفيذ مشاريع بالعراق

بغداد/ أصوات العراق

قال الناطق الإعلامي باسم وزارة الكهرباء، الثلاثاء، إن وزير الكهرباء د.كريم وحيد دعا أكثر من ١٠٠ شركة عالمية لتنفيذ مشاريع الكهرباء في العراق.

وأضاف عزيز سلطان في تصريح لـ(أصوات العراق) أن الوزير وحيد "التقى اول امس (الثلاثاء) على هامش مؤتمر الاستثمار المنعقد في اسطنبول حاليا ممثلي أكثر من ١٠٠ شركة استثمارية أو تنفيذية وبحث معهم سبل تنفيذ العقود الخاصة بمحطات إنتاج الطاقة التي وقعتها الوزارة مع شركتي جنرال اليكتريك الأمريكية وسيمنز الألمانية"، مشيرا إلى أن الوزير "دعا الشركات المشاركة في المؤتمر الدخول إلى العراق وتنفيذ مشاريع فيه".

وأوضح سلطان أن ممثلي الشركات "أبدوا استعدادهم لدخول المناقصات التي تجريها الوزارة بهذا الشأن للحصول على فرص استثمارية في العراق".

يذكر أن وزير الكهرباء أعلن في وقت سابق عن اتفاق أبرم مع شركة جنرال الكتريك GE الأمريكية في شهر أيلول الماضي، لتجهيز الوزارة بـ ٥٥ وحدة توليد كهربائية غازية بسعة إجمالية قدرها ٦٨٠٠ ميكا واط.

وتعد جنرال ألكتريك واحدة من كبريات الشركات الأمريكية والعالمية، وتتنوع صناعاتها ما بين محركات الطائرات والصور الشعاعية الطبية والطاقة الكهربائية.

وكانت وزارة الكهرباء قد أبرمت عقدا مع شركة جنرال الكتريك في النصف الأول من العام الحالي، لتزويد لعراق بـ ١٢ الف ميكا واط من الكهرباء لغاية عام ٢٠١٤ ، إلا أن هذه الجولة من المباحثات ستناقش فقط كيفية توفير ٤- ٦ الاف ميكا واط من السعة التوليدية الكلية المتفق عليها.

يذكر أن إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وصل إلى نحو تسعة آلاف ميكا واط، قبل غزوه الكويت في صيف العام ١٩٩٠، وكان من المؤمل أن يصل إلى ١٨ ألف ميكا واط عام ٢٠٠٠، لكن الحروب التي خاضها النظام السابق، والحصار الدولي الذي فرض على البلاد، تسببا بتراجع حاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتردي وضع المنظومة الوطنية، ليصل إنتاجها إلى نحو خمسة آلاف ميكا واط قبل ٩ نيسان من العام ٢٠٠٣.

بأختصار

- هبط مؤشر نيكي الياباني ٠,٧ بالمئة ليغلق على أدنى مستوى في أسبوع يوم الأربعاء مع تضرر أسهم مصدري التكنولوجيا المتطورة مثل طوكيو اليكترون ليمتد من ارتفاع الين وتأثير المخاوف بشأن خطة انقاذ شركات السيارات الأمريكية.
- ارتفع الين أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي في التعاملات الأسيوية يوم الأربعاء مع بقاء مخاوف المستثمرين من ركود عالمي أكثر حدة وعودتهم لالتماس الأمان في العملة اليابانية.
- قال وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري في تعليقات نشرت يوم الأربعاء ان دولة الإمارات العربية لا تدرس ضخ أموال في أسواقها المنهكة للأسهم.
- هبطت أسهم مجموعة سيتي جروب دون ثمانية دولارات للمرة الأولى في ١٣ عاما يوم الثلاثاء وسط مشاعر قلق بأن خطتها لتسريح ٥٢ ألف موظف قد لا تكون كافية لإعادة العملاق المصرفي الى الصحة أو الربحية قريبا.
- قال رئيس الوزراء البولندي دونالد تاسك يوم الثلاثاء ان بولندا تأمل ان تزودها قطر بالغاز الطبيعي المسال من أجل مينائها للغاز المسال ابتداء من العام ٢٠١٣ .
- أبلغ وزير النفط الإكوادوري درليس بالاسيوس رويترز يوم الثلاثاء ان الدول الأعضاء في اوبك قد لا تقرر خفضاً إنتاجياً اثناء اجتماع للمنظمة اواخر الشهر الحالي.
- شهدت الأسهم الأمريكية انتعاشة متأخرة يوم الثلاثاء بعد ان لاقت دعما من اعلان صانعة أجهزة الحاسوب هيولت باكارد عن نتائج مبدئية لأعمالها في الربع الثالث فاقت التقديرات وعن توقعات مشجعة للإرباح. وطغى هذا الدعم على المخاوف من مزيد من الخسائر في مجموعة سيتي جروب وبنوك أخرى.